

## الشروط والأحكام العامة لبطاقات الوطني مسبقه الدفع

- تخضع عضوية بطاقات الدفع المسبق الصادرة عن بنك الكويت الوطني للشروط والأحكام التالية ولأي تعديلات يدخلها البنك عليها من وقت لآخر
1. تكون للكلمات والمصطلحات التالية - أينما وردت في هذه الشروط والأحكام - المعاني المبينة قرينها ما لم يقتض السياق غير ذلك:
    - أ. "البنك": هو بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع).
    - ب. "البطاقة" هي بطاقة الوطني مسبقه الدفع بطاقة فيزا (Visa) أو بطاقة ماستركارد (Mastercard) الصادرة عن البنك.
    - ج. "العضو" أو "حامل البطاقة" أو "العميل" هو العميل الذي صدرت له البطاقة ويظهر اسمه مطبوعاً عليها، ويجوز للبنك - بناءً على طلب العضو - أن يصدر بطاقة إضافية إلى شخص آخر يحدده العضو المذكور.
    - د. "حساب البطاقة": هو الحساب الذي تقيده عليه جميع المبالغ المتعلقة بمعاملات البطاقة وما يستحق عنها.
    - هـ. "الرقم السري": هو الرقم السري الخاص بالبطاقة إن وجد.
    - و. "المعاملة" أو "معاملة البطاقة": هي شراء السلع أو الحصول على الخدمات أو التسليفات / المسحوبات النقدية أو على العمليات المرتجعة أو المعكوسة أو غير ذلك مما يتم عن طريق استعمال البطاقة.
    - ز. "محفظة الدينار الكويتي": تعني المحفظة المالية لعملة الدينار الكويتي المصرح بها للبطاقة والرصيد المتوفر لها بهذه العملة.
    - ح. "محفظة العملة / العملات الأجنبية": تعني المحفظة المالية لأي عملة أو عملات أخرى مصرح بها للبطاقة بخلاف الدينار الكويتي بالبطاقة والرصيد المتوفر لها بهذه العملة أو العملات.
    - ط. "بطاقة الدينار الكويتي": هي بطاقة تتضمن عملة واحدة بالدينار الكويتي.
    - ي. "بطاقة العملة الواحدة الأجنبية": هي بطاقة تتضمن عملة أجنبية واحدة يختارها العميل من بين عملات (الدولار الأميركي/اليورو/ الجنيه الإسترليني/ الدرهم الإماراتي/ الجنيه المصري/ الروبية الهندية/ والدينار الأردني (أو أي عملة أخرى يقرر البنك إضافتها - في أي وقت مستقبلاً
    - ك. بطاقة الوطني مسبقه الدفع متعددة العملات": هي بطاقة تتضمن عدة محافظ بعملات مختلفة، والعملات التي توفرها هذه البطاقة هي: الدينار الكويتي) وهي العملة الرئيسية للبطاقة، الدولار الأميركي، اليورو، الجنيه الإسترليني، الدرهم الإماراتي، الريال السعودي، الدينار البحريني، الريال القطري، الفرنك السويسري، الدولار الكندي، الجنيه المصري، الروبية الهندية، الدينار الأردني، الدولار السنغافوري، والريال العماني، والبنك - في أي وقت - أن يضيف إلى هذه العملات أي عملة أخرى أو أن يحذف من تلك العملات أي عملة منها.
    - ل. "رسوم ومصروفات البطاقة": تعني أي رسوم أو مصروفات واردة في قائمة الرسوم والخدمات المعتمدة لدى البنك والمستحقة السداد من قبل العضو للبنك بسبب إصدار أو استخدام البطاقة وفقاً لإشعار البنك له من فترة لأخرى، ويشمل ذلك أيضاً ودون حصر كل المبالغ التي يتكبدها حامل البطاقة نتيجة لإجراء أي معاملات باستخدامها داخل أو خارج الكويت، ورسوم الخدمة، والأشتراك، وتجديد البطاقة، واستبدالها، وعمليات تحويل الأرصدة، وعمليات التعبئة، وتحسب رسوم ومصروفات البطاقة بالدينار الكويتي أو ما يعادله بالعملة الأجنبية.
  2. تُقيد رسوم الإصدار على حساب العميل المصرفي لدى البنك بالدينار الكويتي، أما الرسوم والمصروفات الأخرى الخاصة بالبطاقة أو بالمعاملة فتقيد على حساب البطاقة.
  3. تحسب أسعار صرف العملات الأجنبية وفقاً للأسعار المعمول بها لدى البنك.
  4. يحتسب سعر الصرف الناشئ عن عمليات التحويل بين العملات) شراء أو سحب النقدي (التي تتم بعملة مغايرة لعملة أو عملات البطاقة في تاريخ استلام البنك بيانات بهذه المبالغ، ويعتد في عمليات تعبئة البطاقة و/أو التحويل بين المحافظ أو خصم الرسوم والعمولات أو التحويل من البطاقات إلى الحسابات بسعر الصرف المعمول به لدى البنك في تاريخ تنفيذ المعاملة.

5. عملية الشحن أو إعادة تعبئة البطاقة / المحفظة التي يختارها العضو تتم بالدينار الكويتي من خلال تحويل الأموال أو الرصيد الدائن المتوفر من الحسابات إلى البطاقة أو المحفظة المختارة.
6. عملية الشحن أو إعادة تعبئة البطاقة / المحفظة تتم من خلال الوسائل المتاحة والمتوفرة للعميل من قبل البنك من وقت إلى آخر.
7. الحد الأدنى لشحن أو إعادة تعبئة البطاقة / المحفظة هو مبلغ 1 دينار كويتي أو ما يعادله بالعملة الأجنبية أو وفقاً لما يقرره البنك - في أي وقت - مستقبلاً.
8. الحد الأعلى لشحن أو إعادة تعبئة البطاقة / المحفظة يحدده البنك ويتفاوت من بطاقة إلى أخرى أو وفقاً لما يقرره البنك من وقت لآخر.
9. في حالة رغبة العميل في تحويل الأرصدة المتوفرة بالبطاقة إلى حسابه المصرفي لدى البنك، يتم تحويل الأرصدة بالدينار الكويتي فقط أو بما يعادل الدينار الكويتي.
10. يمكن لحامل البطاقة سحب أموال نقدية خارج دولة الكويت من أي جهاز سحب آلي يقبل شعار (Mastercard) أو (Visa) على حسب نوع البطاقة، وذلك عن طريق إدخال الرقم السري عند القيام بعملية السحب، وسيتم خصم المبلغ المسحوب من رصيد البطاقة مع خصم جميع رسوم ومصروفات البطاقة. أما عمليات السحب النقدي التي تتم بموجب هذه البطاقة في دولة الكويت فتكون متوفرة لدى أجهزة السحب الآلي التابعة لبنك الكويت الوطني فقط فالم يعلم الأخير مستقبلاً غير ذلك أو يوفر هذه الخدمة من خلال بنوك أخرى.
11. يجب توقيع البطاقة من العضو فور استلامها من البنك مع الاحتفاظ بالرقم السري - إن وجد - وعدم إفشائه للغير، ويتعهد العضو بتوقيع جميع الإيصالات والفواتير وغيرها من المستندات التي تحرر عن معاملات البطاقة بالتوقيع المثبت على البطاقة، ولا يكون لمخالفته هذا الإجراء أثر على استمرار التزامه بتلك المستندات.
12. يكون العضو مسؤولاً ومسؤولية مطلقة عن استعمال البطاقة بالرقم السري أو بدونه، ويتحمل كافة النتائج المترتبة على ذلك وخاصة في حالة فقدانها أو سرقتها - أو هلاكها أو إساءة استعمالها، سواء من قبله أو من قبل الغير، وسواء بموافقته أو بدونها، ويلتزم بتعويض البنك عن أي أضرار أو خسائر تنشأ نتيجة ذلك. ويقر العميل بعلمه أن الفواتير والإيصالات وغيرها من المحررات المتعلقة بمعاملات البطاقة لا ترد أصلاً للبنك، ولا تحفظ لديه، وإنما يخطر البنك لقيدها على حساب البطاقة. واتباعاً للنظام العالمي لبطاقات الدفع المسبق وما يحدده من مدد لا يجوز بعد انقضاءها المطالبة بتقديم صور تلك المحررات، ويقر العضو - صراحةً - بأنه لا يجوز له مطالبة البنك بتقديم صور تلك الفواتير أو الإيصالات أو غيرها من المحررات المتعلقة بمعاملات البطاقة بعد مرور (60) يوماً من تاريخ المعاملة بالبطاقة.
13. يلتزم العضو بأن يحافظ على البطاقة بمجرد استلامه لها وبحيث لا تكون عرضة للسرقة أو التزوير أو الضياع أو أي استخدام معيب أو غير مشروع لها، وفي حال فقدان البطاقة أو سرقتها أو هلاكها، يلتزم العضو بإبلاغ ذلك فوراً إلى الدائرة المختصة ببطاقات الدفع المسبق في البنك أو إلى مقر مكتب تتبع له البطاقة بالخارج، فإن كان الإبلاغ بالهاتف أو بالفاكس، يلتزم العضو بتأكيد ذلك بإخطار كتابي خلال سبعة أيام، وفي جميع الأحوال يكون العضو مسؤولاً عن أي استخدام لها وحتى يتسلم البنك هذا الإخطار الكتابي، ويجوز إصدار بطاقة (بدل فاقد) إلى العضو بعد سداد الرسم المقرر.
14. لا يكون البنك مسؤولاً عن كيفية استخدام العضو للبطاقة أو سوء استخدامها أو البطاقة الإضافية، كما لا يكون البنك مسؤولاً عن رفض أي مؤسسة أو شركة أو غيرها التعامل بالبطاقة ولا عن أي عيب أو نقص في البضائع أو الخدمات التي يحصل عليها العضو بواسطتها، كما لا يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر ينجم عن خلل أو عطل في أجهزة السحب الآلي أو أجهزة نقاط البيع داخل أو خارج الكويت سواء كان ذلك لسبب فني أو لشيء سبب آخر، ولا يكون البنك مسؤولاً عن أي رسوم أو عمولات تخصمها البنوك أو المؤسسات الأخرى على العضو نتيجة استخدامه للبطاقة. ويقر العضو - صراحةً - بأنه يعفي البنك من أي مسؤولية تنشأ عن أي مما ذكر أعلاه، وبأنه ليس للعضو أن يمتنع عن الوفاء بالمبالغ المقيدة على حساب البطاقة بسبب أي نزاع أو مطالبة في هذا الشأن، كما لا يحق للعضو - بأي حال من الأحوال - أن يطلب التقاضي بين حقوق البنك قبله وبين أي حقوق له قبل أي من الجهات التي يتعامل معها بالبطاقة.
15. يلتزم العضو بأن يحتفظ في حساب البطاقة بمبالغ كافية لسداد المبالغ والمسحوبات وغيرها من المعاملات الناشئة عن إصدار واستخدام البطاقة، ويكون العضو مسؤولاً عن توفير الرصيد الكافي لتغطية المبالغ المطلوبة عن أي معاملة ناتجة عند استخدام البطاقة.

16. في حال عدم توفر رصيد لتغطية إجمالي مبلغ العملية، سيتم رفضها.
17. يجوز للعضو - في أي وقت - أن يطلب إلغاء البطاقة أو عدم تجديدها، وذلك بإخطار كتابي يقدمه للبنك على أن يعيد إلى البنك البطاقة التي يطلب إلغاؤها أو عدم تجديدها.
18. للبنك - وفقاً لتقديره المطلق في أي وقت - الحق في تغيير أو استبدال بطاقة العميل وإصدار بطاقة جديدة وتطبيق الرسوم الجديدة التي تكون مطبقة في ذلك الوقت لدى البنك، وكذلك الحق في إلغاء البطاقة أو رفض تجديدها.
19. في حال إلغاء أو عدم تجديد البطاقة من جانب البنك أو بناءً على طلب العضو، يظل العضو مسؤولاً قبل البنك لمدة لا تقل عن ستين يوماً من تاريخ إعادة البطاقة. وفي جميع الأحوال يلتزم العضو بتسوية حساب البطاقة وسداد أي التزامات ناشئة عن استخدامها.
20. تكون دفاتر البنك وقيوده حجة قاطعة في إثبات ما للعميل وما عليه في تعامله مع البنك، ويقر العضو بأن قيد أي مبلغ أو معاملة في كشف الحساب هو دليل ملزم له وحجة في إثبات ما يستحق عليه من التزامات ناشئة عن إصدار واستخدام البطاقة.
21. يجوز للبنك - بناءً على طلب العضو - أن يصدر بطاقة إضافية إلى شخص آخر يحدده العضو المذكور على أن يتم قيد قيمة المعاملات التي تتم باستخدام البطاقة الإضافية على حساب العضو لدى البنك، ويكون العضو مسؤولاً - في هذه الحالة - عن أية نتائج تترتب على إصدارها وبما فيها أية معاملات تمت باستخدامها وإية مبالغ تستحق عليها، كما يكون العضو مسؤولاً عن تقييد حامل البطاقة الإضافية بالشروط. وللمنك دون حاجة لإبداء الأسباب أن يرفض إصدار البطاقة الإضافية أو أن يرفض تجديدها أو أن يلغيها - في أي وقت - وفقاً لما هو منصوص عليه في هذه الشروط والأحكام أو بناءً على طلب خطي من أي من العضو أو حامل البطاقة الإضافية شريطة تقديم البطاقة المطلوب إلغاؤها إلى البنك.
22. يقر العميل باطلاع على هذه الشروط والأحكام وموافقته عليها وعلى ما يطرأ عليها من تعديلات من وقت لآخر، وبإعلان البنك عن التعديل في فروعه أو بأي طريقة أخرى يراها البنك مناسبة يصبح التعديل ساري المفعول اعتباراً من تاريخ إعلانه وملزماً للعضو.
23. يمكن للعميل طلب إصدار بطاقة دفع مسبق هاتفياً أو من خلال خدمة الوطني عبر الإنترنت أو من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، ويحق للبنك - وفقاً لتقديره المطلق - قبول أو رفض هذا الطلب ودون إبداء أي أسباب.
24. تنطبق كافة الشروط والأحكام الواردة بطلب فتح الحساب الموقع عليه من العضو، وذلك فيما لا يتعارض مع هذه الشروط والأحكام.
25. تخضع هذه الشروط والأحكام فيما لم يرد بشأنه نص خاص بها لأحكام القانون الكويتي ولاختصاص المحاكم الكويتية وحدها، ويقر العضو بقبوله للاختصاص المحلي لمحاكم عاصمة الكويت في أي نزاع قد ينشأ عنها.
26. يقر العميل بأنه وافق وصرح للبنك بتقديم خدمة تحديث بيانات البطاقات المسجلة من قبل العميل مع التجار ومقدمي الخدمات والاشتراكات الدورية على المواقع الإلكترونية أو عبر الهاتف، وذلك في حال انتهاء صلاحية البطاقة المسجلة أو إصدار بطاقة بديلة حتى يتسنى لأولئك التجار الاستمرار في خصم المبالغ المستحقة على العميل وتقديم الخدمات المنوطة بها.
27. عند طلب البطاقة يقر العميل بالاطلاع والموافقة على كافة الشروط والأحكام الخاصة ببطاقة الوطني الخطوط الجوية الكويتية نادي الواحة - مسبقة الدفع و/أو بطاقة UEFA Champions League Platinum Mas-tercard مسبقة الدفع من الوطني و/أو بطاقة 247 كاش باك Visa Platinum الوطني مسبقة الدفع وأو بطاقة Platinum Mastercard الوطني أورا مسبقة الدفع، والمتاحة على موقع البنك الإلكتروني الرسمي (NBK.com) \_ صفحة المنتج.
28. يقر العميل بأنه قد وافق وصرح للبنك باستخدام المعلومات والبيانات الخاصة بالعميل والكشف عنها وتبادلها مع أي من فروعه والشركات التابعة له داخل الكويت أو خارجها، وكذلك مع بعض مقدمي الخدمات التسويقية والدعاية والاستقصاء والتحصيّل والتواصل الهاتفي والإلكتروني وغيرهم من مقدمي الخدمات الذين يتعاقد معهم البنك.

29. يقر العميل باطلاع على تعرفه الخدمات المصرفية المعتمدة من بنك الكويت المركزي والمعمول بها لدى البنك كما يقر باستلامه نسخة منها، ويقر أيضاً بقبوله لكافة الرسوم والعمولات المبينة بها، وما يطرأ عليها من تعديلات وما يضاف إليها مستقبلاً من وقت إلى آخر، كما يتعهد بأن يحتفظ بمبالغ كافية في أي من حساباته لدى البنك لتغطية تلك الرسوم والعمولات. ويفوض العميل - بموجب هذا - البنك في أن يستوفي تلك الرسوم والعمولات من أي أرصدة دائنة بحسابات العميل لدى البنك، ولا يتحمل البنك بأي مسؤولية عما قد يترتب على هذا الاستيفاء من أضرار نتيجة انخفاض الرصيد الدائن للحساب وعدم انتفاع العميل - تبعاً لذلك - بمزايا المنتجات المصرفية.

30. يقر العميل ويقبل بأن بطاقة الشبّاب مسبقة الدفع تمنح مجانية لمدة خمس سنوات وبانتهاء تلك المدة يتم ترقيتها الي بطاقة دفع مسبق بالدينار الكويتي ويستحق عنها عمولة قدرها 10 دنانير سنوياً، كما يجوز للبنك إلغاء البطاقة بانتهاء تلك المدة.

31. يوافق العميل ويقبل - بموجب هذا - بأن جميع المعاملات التي تتم باستخدام البطاقة بعملة غير الدينار الكويتي "المعاملات بالعملات الأجنبية" يتم تحويل قيمتها الي عملة الدينار الكويتي قبل خصمها أو قيدها على حساب البطاقة وان المبلغ الناتج بالدينار الكويتي بعد تطبيق سعر الصرف المعمول به في حال تضمن أفلاس (الجزء من الدينار) يتم تقريبه إلى أقرب فلس كامل.

### الشروط والأحكام الخاصة ببطاقة الوطني العملة الواحدة بالدينار الكويتي

تحتسب بالدينار الكويتي كافة المبالغ المستحقة على العميل نتيجة إصدار و استعمال البطاقة، ويتم - لهذا الغرض - تحويل المبالغ الخاصة بأي معاملة (المعاملة: هي شراء السلع أو الحصول على الخدمات أو التسليفات و المسحوبات النقدية أو على العمليات المرتجعة أو المعكوسة أو غير ذلك مما يتم عن طريق استعمال البطاقة) من معاملات البطاقة بالعملات الأجنبية إلى العملة المحلية (الدينار الكويتي)، ويعتد - في هذا التحويل - بسعر البيع الفوري للدينار الكويتي المعمول به في البنك مقابل العملة الأجنبية في تاريخ استلام البنك بيان هذه المبالغ و يضاف سعر الصرف نسبة مئوية بحد أقصى 2.75% على جميع المعاملات التي تتم خارج الكويت أو عبر مواقع الإنترنت العالمية بالدينار الكويتي أو بالعملات الأجنبية، ويقر العميل بأنه قبل ذلك. وتمثل هذه النسبة المضافة تكاليف مرتبطة لمعاملات البطاقة التي تتم خارج الكويت مثل التكاليف الإلزامية وتكاليف التسوية والتفويض، وكذلك تكاليف تغطية مخاطر تقلب أسعار صرف العملات والخسائر الناتجة عن عمليات الاحتيايل والتزوير.

### الشروط والأحكام الخاصة ببطاقة العملة الأجنبية الواحدة Visa الوطني وبطاقة الوطني متعددة العملات

بالإشارة إلى طلبي بشأن إصدار بطاقة الوطني مسبقة الدفع متعددة العملات / ذات العملة الأجنبية الواحدة، يرجى الإحاطة بأنني أقر - بموجب هذا - وأتعهد بما يلي:

بعلمي التام بطريقة وأسلو احتسا سعر الصرف والتزامي بدفع الرسوم والعمولات المتعلقة باستخدام هذه البطاقة والمعاملات التي تتم على هذه البطاقة سواء بنفس العملة أو بعملة أجنبية أخرى غير عملة البطاقة أو محفظة البطاقة كما هي موضحة أدناه وكذا في الشروط والأحكام الخاصة بإصدار البطاقة وكما تم شرحها لي من قبل موظف بنك الكويت الوطني:

1. تخصم رسوم الإصدار من حساب العميل المصرفي لدى البنك بالدينار الكويتي، أما الرسوم الخاصة بالمعاملة فتخصم من المحفظة التي تمت بها المعاملة، أما باقي الرسوم الأخرى لبطاقة الوطني متعددة العملات فتحتسب المعادل للدينار الكويتي وتخصم من المحفظة الرئيسية.
2. في حال تعبئة / إعادة تعبئة بطاقة بعملة أجنبية واحدة أو محفظة بعملة أجنبية أو التحويل من البطاقة من / إلى الحساب، عندها سيقوم البنك أولاً بتحويل المبلغ إلى العملة المطلوبة حسب سعر الصرف المعادل للدينار الكويتي بتاريخ تنفيذ المعاملة مضاف إليه نسبة 2.75% من قيمة المعاملة.
3. عمليات الشراء أو السحب الناشئة عن استخدام بطاقة العملة الواحدة بالدينار الكويتي خارج الكويت أو بعملة أجنبية تتم بسعر الصرف المعادل للدينار الكويتي بتاريخ تنفيذ المعاملة - كما هو معمول به - مضاف إليه نسبة 2.75% من قيمة المعاملة.
4. عمليات الشراء أو السحب على بطاقة بعملة أجنبية غير عملة البطاقة، تتم بسعر الصرف للعملة الأجنبية بتاريخ تنفيذ المعاملة مقابل الدينار الكويتي مضاف إليه نسبة 2.75% من قيمة المعاملة.

5. عمليات الشراء أو السحب بالدينار الكويتي على بطاقة بعملة أجنبية، تتم بسعر الصرف للعملة الأجنبية بتاريخ تنفيذ المعاملة مقابل الدينار الكويتي مضاف إليه 2.75 % من قيمة المعاملة.
6. عند استخدام العميل للبطاقة متعددة العملات، سوف يتم تحصيل المبلغ من محفظة العملة الأجنبية التي تطابق عملة المعاملة، وفي حال عدم توفر هذه العملة أو عدم كفاية رصيدها بمحفظة العملة الأجنبية سيتم استيفاء كافة المبالغ المستحقة من محفظة الدينار الكويتي مضاف إليها نسبة 2.75 % من قيمة المعاملة، بينما يتم رفض المعاملة في حالة عدم توفر رصيد يكفي لتغطية قيمتها بمحفظة الدينار الكويتي.
7. لأي تحويلات بين محافظ الدينار الكويتي ومحافظ العملات الأجنبية يتم التحويل بسعر الصرف للعملة الأجنبية بتاريخ تنفيذ المعاملة مضاف إليه نسبة 2.75 % من قيمة المعاملة.
8. لأي تحويلات بين المحافظ بالعملات الأجنبية يتم أو تحويلها إلى محفظة الدينار الكويتي بسعر الصرف للعملة الأجنبية بتاريخ تنفيذ المعاملة مقابل عملة الدينار الكويتي، ومن ثم تحويلها إلى العملة الأجنبية المختارة بسعر الصرف للعملة الأجنبية بتاريخ تنفيذ المعاملة مضاف إليها نسبة 2.75 % من قيمة المعاملة.
9. أي معاملات بعملة أجنبية ليست من ضمن عملات محافظ البطاقة، يجري إتمام المعاملة من محفظة الدينار الكويتي، ويعتد - في هذا التحويل - بسعر الصرف للدينار الكويتي مقابل العملة الأجنبية بتاريخ تنفيذ المعاملة مضاف إليها نسبة 2.75 % من قيمة المعاملة.

#### إلغاء البطاقة:

- يجوز للعميل إلغاء البطاقة طوعاً في أي وقت من خلال تقديم طلب إلغاء رسمي عبر أي من قنوات الإلغاء المعتمدة من قبل البنك من وقت لآخر.
- واعتباراً من تاريخ هذه الشروط، تشمل قنوات الإلغاء المعتمدة ما يلي:
  - التواصل مع البنك من خلال أي من قنوات دعم العملاء المتاحة واستكمال إجراءات التحقق والتأكيد اللازمة، والتي قد تتضمن توجيه العميل لزيارة أقرب فرع لاستكمال طلب الإلغاء.
  - زيارة أي فرع من فروع البنك وتقديم طلب إلغاء خطي موقع حسب الأصول من حامل البطاقة.
- يحتفظ البنك بالحق في تحديث أو تعديل أو استبدال قنوات الإلغاء المعتمدة وفقاً لتقديره المنفرد، بما في ذلك - دون حصر - إضافة أو إزالة قنوات مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتنقل، أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، أو التحقق الشخصي.
- عند إلغاء البطاقة، يظل العميل مسؤولاً عن أي مبالغ قائمة، بما في ذلك العمليات المُقيدة لاحقاً، والتفويضات المسبقة، والدفعات المتكررة التي بدأت قبل الإلغاء.

#### كلمة المرور لمرة واحدة (OTP):

- يكون العميل وحده مسؤولاً ومسؤولية كاملة عن الحفاظ على سرية وأمن كلمات المرور لمرة واحدة (OTP) أو أي بيانات اعتماد للتحقق يصددها البنك. ويحظر على العميل الإفصاح عن أي OTP لأي شخص تحت أي ظرف، بما في ذلك الأشخاص الذين يدعون تمثيل البنك أو موظفيه أو وكلائه أو الشركات التابعة له أو أي جهة رقابية أو حكومية.
- لن يطلب البنك من العميل أي OTP عبر المكالمات الهاتفية أو تطبيقات المراسلة أو البريد الإلكتروني أو منصات التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة تواصل مشابهة. ويُعد أي طلب من هذا النوع طلباً احتيالياً، وأي امتثال له يكون على مسؤولية العميل وحده.
- تعد أي معاملة - سواء كانت صحيحة أو احتيالية - أنجزت باستخدام OTP تم الإفصاح عنه أو مشاركته أو إتاحتها بأي شكل لطرف ثالث، بما في ذلك المحتالين أو المنتحلين، معاملة معتمدة من العميل.
- ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار أو عمليات غير مصرح بها تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن إفصاح العميل عن OTP لأي طرف ثالث، سواء كان هذا الإفصاح متعمداً أو ناتجاً عن إهمال أو عن غير قصد أو نتيجة احتيال أو انتحال أو تصيد أو أي أساليب مضادة أخرى.

### ملفات وأنماط الدفع (Payment Profiles):

- أ) يجوز للبنك، وفقاً لتقديره الخاص، إتاحة خاصية عبر قنواته البديلة تمكّن العميل من تحديد أو تعديل حدود الإنفاق اليومية أو الأسبوعية أو الشهرية المطبّقة على بطاقته/بطاقتهم، بما في ذلك - دون حصر - الحدود الخاصة بعمليات نقاط البيع المحلية والدولية، والمعاملات الإلكترونية، والسحوبات النقدية. وتعدّ أي حدود يتم تحديدها أو تعديلها عبر هذه القنوات تعليمات صحيحة وملزمة صادرة عن العميل.
- ب) يقرّ العميل بأنه يتحمل وحده المسؤولية عن تحديد ومراجعة والحفاظ على دقة وملاءمة واستمرارية صلاحية أي حدود إنفاق يقوم بتعيينها أو تعديلها. كما يتعهد العميل بمراقبة تلك الحدود بشكل دوري لضمان استمرار توافقها مع نمط استخدامه المقصود.
- ج) يتحمل العميل وحده مسؤولية أمن وسرية أجهزته وبيانات دخوله ووسائل التحقق الخاصة به وأي وسيلة وصول إلى قنوات البنك تُستخدم لإنشاء أو تفويض تغييرات على حدود الإنفاق. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي تغييرات في حدود الإنفاق أو أي معاملات أو خسائر ناتجة عنها، إذا كانت تلك التغييرات قد حدثت بسبب إضفاق العميل في حماية أجهزته أو بياناته أو صلاحيات الوصول الخاصة به.
- د) لا يتحمل البنك أي مسؤولية على الإطلاق عن أي خسارة أو معاملة غير مصرح بها أو إساءة استخدام أو نشاط احتيالي ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن:  
○ قيام العميل بتحديد أو تعديل حدود الإنفاق .  
○ اختيار العميل حدود إنفاق مفرطة أو غير كافية أو غير مناسبة .  
○ وصول أي طرف ثالث إلى قنوات العميل المصرفية أو بياناته أو أجهزته المستخدمة في إجراء تلك التعديلات.
- ه) يحتفظ البنك بالحق، في أي وقت ودون سابق إنذار، في تحديد الحدود القصوى أو الدنيا المسموح بها، أو رفض أو تقييد أي تغيير مقترح على حدود الإنفاق، أو تعليق أو تعطيل خاصية تعديل الحدود لأسباب أمنية أو تنظيمية أو تشغيلية أو لأي أسباب أخرى يراها البنك مناسبة.

### بند التعديلات:

- أ) يجوز للبنك، في أي وقت، تعديل هذه الشروط والأحكام، ويجوز للبنك إجراء أية تعديلات يراها مناسبة على المكافآت أو مزايا أو العروض الترويجية التي يقدمها البنك **باشعار مسبق لا يقل عن يومي عمل**، وتصبح تلك التعديلات سارية وملزمة للعميل اعتباراً من التاريخ المحدد في الإعلان الصادر عن البنك عبر فروعه، أو موقعه الإلكتروني، أو قنواته الإلكترونية، أو بأي وسيلة إعلانية أخرى يراها البنك مناسبة.
- ب) يلتزم البنك بإخطار العميل بأية تعديلات يجريها على الرسوم أو العمولات القائمة، وكذا في حالة استحداث أي رسوم أو عمولات جديدة، وذلك قبل نفاذ هذه التعديلات أو التحديثات **بمدة لا تقل عن ثلاثة (3) أشهر**، وتصبح هذه التعديلات أو التحديثات نافذة وملزمة للعميل بانتهاء المدة المشار إليها ما لم يحدد البنك تاريخ نفاذ لاحق لهذه المدة في الأخطار.
- ج) ويتوقع هذه الشروط والأحكام، يقرّ العميل بموافقه على آلية التعديل وقنوات الإخطار المبينة أعلاه، ويُعدّ استمراره في استخدام منتجات أو خدمات البنك بعد انتهاء مدة الإخطار قبولاً صريحاً بالتعديلات.